



وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

دعوة عامة لتأهيل المتنافسين لمشروع

مشروع قياس التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية

التاريخ:

18/11/1439

2018/7/31



القسم الأول: مقدمة

يسر وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات أن ترحب بمشاركتم في برنامج التأهيل المسبق للمتنافسين، تمهيداً لدعوتكم لتقديم عروضكم لهذا المشروع في حال رغبتكم بالمشاركة في برنامج التأهيل والمشاركة في المنافسة التي سيتم طرحها لاحقاً يجب على المتنافسين قراءة هذه المعايير المطلوبة وفهمها جيداً حيث أن هذه المعايير هي الأساس في تأهيل المتنافسين على المشروع، وجميع هذه المعايير التي تتضمنها هذه الوثيقة مطلوبة من جميع الراغبين في التأهل لتقديم عروضهم لتنفيذ أعمال الوزارة أو تأمين مشترياتهم مع مراعاة التقيّد بتاريخ التسليم النهائي.

إن القصور وعدم استيفاء وتسليم جميع المتطلبات في موعد التسليم النهائي أو قبله يعد سبباً في عدم التأهل. يحق لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات قبول أو رفض أي تسليم وفقاً لما تراه مناسباً.

التاريخ/	الاجراء
يوم الاحد تاريخ 2018/08/12	آخر موعد لإرسال ملفات التأهيل
من تاريخ 2018/09/02 وحتى تاريخ 2018/09/30	تقييم ملفات تأهيل المتنافسين
يوم الأحد تاريخ 2018/10/15	نتائج التقييم واختيار المتنافسين

معلومات التواصل والاستفسارات

لاستقبال استفسارات الموردين يرجى التواصل عبر البريد الإلكتروني: PCC@mcit.gov.sa

معلومات تسليم ملفات التأهيل

يجب أن تكون أجزاء الملف مرتبة ومصنفة بطريقة واضحة بترقيم الصفحات للمتكمين من المراجعة يسر وسهولة. ويجب على المتقدم أن يورد ردوده على كافة المتطلبات الواردة في هذه الوثيقة، وإذا لم يكن لدى مقدم العرض جواب لأي من تلك المتطلبات فينبغي توضيح ذلك.

وعلى الراغبين في التنافس على تنفيذ الأعمال الالتزام بجميع ما ورد في هذه الوثيقة التزاماً مطلقاً وتأكيداً لذلك فإنه يجب التوقيع على جميع النماذج المرفقة والمطلوبة في هذه الوثيقة من قبل صاحب المؤسسة/الشركة (المورد) أو المفوض بالتوقيع مع ختم كل صفحة منه بالختم المعتمد الخاص بالمؤسسة أو الشركة.

لتسليم ملفات التأهيل يرجى ارسالها على البريد الإلكتروني أدناه

عبر البريد الإلكتروني التالي: PCC@mcit.gov.sa

مع الشكر والتقدير

الاسم: م. خالد بن عوض عفي

المسمى الوظيفي: مدير مشاريع أول

الجهة برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية يسر



نبذة عن رؤية المملكة 2030

لقد حبا الله المملكة العربية السعودية مقومات جغرافية وحضارية واجتماعية وديموغرافية واقتصادية عديدة، تمكنها من تبوء مكانة رفيعة بين الدول القيادية على مستوى العالم.

ورؤية أي دولة لمستقبلها تنطلق من مكان القوة فيها، وذلك ما انتهجته المملكة عند بناء رؤية 2030 م. فمكانة المملكة في العالم الإسلامي ستمكثها من أداء دورها الريادي كعمق وسند للأمة العربية والإسلامية، كما ستكون قوتها الاستثمارية المفتاح والمحرك لتنوع اقتصادها وتحقيق استدامته فيما سيمكثها موقعها الاستراتيجي من أن تكون محورا لربط القارات الثلاث. تعتمد الرؤية على ثلاث محاور رئيسية وهي: مجتمع حيوي، اقتصاد مزدهر ووطن طموح وهذه المحاور تتكامل وتنسق مع بعضها في سبيل تحقيق اهدافنا وتعظيم الاستفادة من مرتكزات هذه الرؤية.

وقد أطلق ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز اثنى عشر برنامجاً لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية .

1. برنامج التحول الوطني
2. برنامج خدمة ضيوف الرحمن
3. برنامج صندوق الاستثمارات العامة
4. برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية
5. برنامج تطوير القطاع المالي
6. برنامج تحسين نمط الحياة
7. برنامج ريادة الشركات الوطنية
8. برنامج الشراكات الاستراتيجية
9. برنامج الإسكان
10. برنامج التخصيص
11. برنامج تعزيز الشخصية الوطنية
12. برنامج تحقيق التوازن المالي

نبذة عن برنامج التحول الوطني

أطلق برنامج التحول الوطني للمساهمة في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 وإدراك التحديات التي تواجه الجهات الحكومية القائمة على القطاعات الاقتصادية والتنموية في سبيل تحقيقها. وحددت الجهات المشاركة في البرنامج أهدافاً استراتيجية لتحقيق أهداف رؤية المملكة العربية السعودية 2030 ومواجهة هذه التحديات إلى العام 2020 بناءً على مستهدفات مُحددة، ومن ثم تحديد المبادرات اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بشكل سنوي، وبناء خطط تفصيلية لها، تعتمد على مؤشرات مرحلية لقياس الأداء ومتابعته وانطلق البرنامج في عامه الأول على مستوى 24 جهة حكومية على أن يتم مراجعة الجهات المشاركة في الأعوام المقبلة.

ويهدف البرنامج إلى تطوير العمل الحكومي وتأسيس البنية التحتية اللازمة لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، واستيعاب طموحاتها ومتطلباتها، وتعتبر مبادرات البرنامج للعام 2016 م هي الموجة الأولى لتحقيق ذلك، وسيتم مراجعتها وتقييمها والنظر في كفاءتها وأدائها دورياً، والنظر في اعتماد مبادرات إضافية يتم دراستها وتطويرها وفق آلية عمل البرنامج.



والتزاماً بتوجه الرؤية لدعم المرونة في العمل الحكومي، ساهم برنامج التحول الوطني في رفع وتيرة التنسيق والعمل المشترك عبر تحديد بعض الأهداف المشتركة للجهات العامة بناءً على الأولويات الوطنية، والدفع نحو التخطيط المشترك، ونقل الخبرات بين الجهات العامة، وإشراك القطاعين الخاص وغير الربحي في عملية تحديد التحديات وابتكار الحلول وأساليب التمويل والتنفيذ، والمساهمة في المتابعة وتقييم الأداء.

نبذة عن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات

وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية هي الوزارة المسؤولة عن جميع وسائل الاتصال وتقنية المعلومات في المملكة العربية السعودية ويتولى الوزارة الآن معالي المهندس / عبدالله بن عامر السواحة.

إجراءات التأهيل

تهدف هذه الوثيقة الى تزويد كافة المعلومات والبيانات اللازمة للمتنافسين لتقييمهم وتأهيلهم لتحضير وتقديم عروضهم لمشروع "مشروع قياس التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية" في الرياض، اخذين بالاعتبار جميع متطلبات تنفيذ المشروع. حيث ان المعلومات المذكورة في هذه الوثيقة توضح التعليمات والواجب إتباعها في تقديم المستندات لتقييم المتنافسين للتأهل للتنافس في تقديم العروض. وتسير إجراءات التأهيل وفق الآتي

1-تقدم المنشأة ملف التأهيل للوزارة لاستكمال إجراءات التأهيل ويشتمل على صور المستندات والوثائق المطلوبة مع الأصل للمطابقة وتكون باللغة العربية أو مترجمة إليها من مكتب ترجمة معتمد.

2-تقوم الوزارة باستلام ملف تأهيل المنشأة وتدقيق الوثائق والنماذج والتأكد من مطابقة الشروط واكتمال المستندات المطلوبة.

3-التحقق من المعلومات المقدمة من قبل المتنافسين: يمكن التحقق بأحد أو جميع الطرق التالية:

- زيارات ميدانية لمشاريع سابقة .
- مقابلات شخصية او مكالمات مع ملاك مشاريع سابقة
- زيارات ميدانية لمكاتب المتنافسين
- مقابلات شخصية او مكالمات مع المتنافسين

4-تقوم لجنة التأهيل بدراسة ملف المنشأة بناءً على معايير التأهيل المعتمدة وإعداد تقرير بذلك وتوثيق المخرجات في محضر رسمي يوقع من قبل جميع الأعضاء.

5-نشر نتائج تقييم العروض التأهيلية عبر الموقع الإلكتروني من ضمن قنوات التبليغ الأخرى.

6-تزويد جميع المتنافسين بنتيجة تقييم العروض التأهيلية وأسباب استبعادهم من الدخول في المنافسة على المشروع.



القسم الثاني: معلومات عن المشروع

نظرة عامة عن المشروع

تقوم وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ممثلة ببرنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر" بتنفيذ مشروع قياس التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية وذلك لدعم تنفيذ واستخدام الخدمات الإلكترونية الحكومية بالشكل الأمثل. وتهدف هذه الكراسة إلى طلب عروض من الشركات والمعاهد والمراكز الاستشارية المتخصصة في مجال تقنية المعلومات والتحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية والتقنيات الحديثة لتنفيذ هذا المشروع وفقاً للتفاصيل الفنية والمواصفات والشروط الواردة بها مما يدعم مسيرة التحول للتعاملات الإلكترونية الحكومية في الجهات الحكومية ومواكبة رؤية المملكة 2030 ومسيرة التحول الوطني.

ويقوم البرنامج بتنفيذ هذا المشروع امتثالاً لقرار مجلس الوزراء رقم 40 وتاريخ 1427/2/27 هـ، وقرار مجلس الوزراء رقم 252 وتاريخ 1431/7/16 هـ بشأن دعم وتعزيز آلية التحول إلى تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية وما تضمنته الأحكام العامة لضوابط تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية بالبنود التالية من النظام:

(بند رقم 22) بأن تقوم كل جهة حكومية بقياس مدى التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية كل ستة أشهر وفق مؤشرات وآلية يضعها البرنامج وبمساندة منه تمكن الجهات الحكومية من قياس تحولها باستمرار خلال العام، وتدرج هذه المؤشرات ضمن التقرير السنوي للجهة، وترسل نسخ منها إلى البرنامج.

(بند رقم 23) بأن يرفع تقرير عام سنوي إلى المقام السامي -بعده البرنامج- يوضح مدى تحول الجهات الحكومية إلى التعاملات الإلكترونية.

وفقاً للتوجيهات الواردة في (بند رقم 22) من النظام فقد بادر البرنامج بوضع كافة متطلبات ومعايير قياس واقع التحول إلى التعاملات الإلكترونية في الجهات الحكومية، وذلك عبر بناء الإطار العام لمراحل تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية، ووضع مؤشرات قياس متجددة لكل مرحلة من القياس المتوافقة مع مراحل الإطار العام للتحول إلى التعاملات الإلكترونية وأتاح نظام استبيان إلكتروني توضع به مؤشرات الأداء لیساعد الجهات على قياس نفسها في مواعيد محددة.

وعليه، واستكمالاً لما بدأه البرنامج منذ العام 1428هـ/ 2007م - وحتى الآن- من وضع مؤشرات لقياس التحول والتواصل مع الجهات الحكومية واستخلاص النتائج المتعلقة بالقياس ورصدها، فقد ارتأى البرنامج وبناءً على ما لمسه من ملاحظات وتحديات واجهت المشروع أثناء فترات تنفيذه خلال المراحل السابقة ومن أهمها: رغبة البرنامج في الوصول إلى أعلى درجة من دقة البيانات، ونظراً لاختلاف تفسير وفهم الاستبيان بين الجهات الحكومية مما قد يؤثر بشكل كبير على دقة الإجابات الواردة من تلك الجهات، لذا يرغب برنامج (يسر) بإسناد تنفيذ مشروع قياس التحول في دورته القادمة إلى جهة استشارية متخصصة تتولى تنفيذ عمليات القياس بحيث يكون القياس بأسلوب يعتمد على التحليل المسبق لحالة كل جهة حكومية والتواجد في مواقع الجهات الحكومية وعمل زيارات للتقييم الميداني (Assessment) بجودة عالية ومفهوم موحد من قبل مختصين لديهم الخبرة والمعرفة مما يعزز من دقة ومصداقية نتائج قياس التحول ويضمن الحصول على كافة المعلومات المطلوبة بشكل دقيق وبمستوى فهم موحد ومراجعة واعتماد مؤشرات قياس التحول من جهات معتمدة في هذا المجال تحت إشراف وموافقة البرنامج كما يختص البرنامج أيضاً برفع التقارير الدورية للمقام السامي والجهات الحكومية وفق ما نصت عليه الضوابط المشار إليها أعلاه.

كما أن نتائج قياس التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية هي أحد أهم مؤشرات الهدف الاستراتيجي الخاص بوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات في برنامج التحول الوطني 2020 وهو الهدف التالي:-

الهدف الاستراتيجي:

"تطوير وتفعيل التعاملات الحكومية الذكية وفق بنية تحتية مشتركة لها".



اهداف المشروع

- وضع مؤشرات قياس اداء سنوية متعلقة بالتحول الى التعاملات الإلكترونية الحكومية ونشرها عبر نظام الكتروني لتقوم الجهات الحكومية بقياس نفسها بشكل دوري
- جمع وتحليل نتائج قياس مؤشرات التحول الى التعاملات الإلكترونية الحكومية
- إعداد واصدار تقارير خاصة بنتيجة تحول كل جهة حكومية مشمولة في القياس واعداد تقرير شامل يرفع للمقام السامي حول تحول الجهات الحكومية.
- وضع الاهداف والتوصيات التي تساعد الجهات الحكومية في رفع انجازها في التحول الى التعاملات الإلكترونية الحكومية وفق إطار التحول العام.

مدة تنفيذ المشروع

ستكون مدة المشروع ثلاث سنوات.

نطاق عمل المشروع

التخطيط والمنهجية:

يقوم المقاول ببناء خطط إدارة المشروع بحسب المنهجية المتبعة في برنامج (يسر)، وتطوير منهجية قياس التحول الى التعاملات الإلكترونية الحكومية المعمول بها في البرنامج وتحديد هيكلية العمل، والتي ستصبح فيما بعد أساس يعمل بها في مراحل المشروع. مع محاذاة اهداف المشروع مع استراتيجية برنامج (يسر) ومن ثم وضع مؤشرات أداء رئيسية لمتابعة الأداء. علما أن مراحل المشروع الموضحة بالشكل أعلاه تمثل دورة كاملة للقياس وسيتم تكرارها ثلاث دورات كاملة (قياسات) حسب مدة المشروع المقررة في القسم رقم (6) من الكراسة.



تشكيل فريق العمل:

يجب أن يكون فريق عمل المقاول على مستوى عالي من الاحترافية في العمل والمعرفة ويتمتع بخبرات مناسبة، وأن يمتلك كل عوامل النجاح لتنفيذ المهام المطلوبة، لذا يجب على المقاول توفير فرق العمل التالية:

- **الفريق الوطني لقياس التحول:** يتولى المقاول وضع معايير فنية لاستقطاب كفاءات بشرية متخصصة في تقنية المعلومات لها القدرة على المساهمة في تطوير مؤشرات قياس التحول السنوية وتحديث منهجية العمل والتحقق من نتائج قياس التحول، ومن ثم يعمل المقاول على استقطاب تلك الكفاءات البشرية المتخصصة ويتولى البرنامج بالتعاون مع المقاول إجراء المقابلات الشخصية لهم وترشيحهم للعمل، كما يحق للبرنامج ترشيح كفاءات مناسبة للعمل داخل المشروع، ويكون للفريق رئيس ونائب رئيس يرشحهم البرنامج. على أن يتم تشكيل الفريق الوطني من ثلاثين عضواً إضافة لرئيس الفريق الوطني.

ومن مهام الفريق الوطني لقياس التحول على سبيل المثال لا الحصر:

1. وضع وتحديث ومناقشة مؤشرات قياس التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية المستخدمة حالياً.
2. دراسة مؤشرات التحول إلى التعاملات الإلكترونية العالمية ومعايير الأمم المتحدة UN واستخلاص المناسب منها ليتم تطبيقه داخل المملكة.
3. تقديم الاستشارات لبرنامج (يسر) حول مشروع قياس التحول إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية.
4. تنفيذ زيارات التحقق الميدانية والزيارات الاستباقية للجهات الحكومية المشمولة في المشروع.
5. تقديم تقرير عن كل جهة حكومية يتم زيارتها يشمل ملاحظات وتوصيات يمكن أن تساهم في رفع نضج خدمات الجهة وتسريع تحول الجهة إلى التعاملات الإلكترونية الحكومية.



وعلى المقاول تطوير اتفاقية عقود اطارية واعتمادها من برنامج (يسر) وتوقيعها مع كافة أعضاء الفريق الوطني لقياس التحول، على ألا تتعارض بنود هذه الاتفاقية الإطارية مع الشروط الخاصة الواردة في القسم الرابع (4)- الشروط الخاصة) من هذه الكراسة.

• **فريق إدارة المشروع (المقاول):** ويضم كلاً مما يلي:

○ مدير المشروع وأخصائي جودة، من ذوي الخبرة في إدارة ومتابعة المشاريع الحكومية بحسب المنهجية المعتمدة في برنامج (يسر).

○ **استشاري تطوير الاستراتيجية والمؤشرات:** من مهام الاستشاري دعم المشروع والمساهمة في بناء وتطوير مؤشرات قياس التحول الرقي KPI's.

○ **فريق الدعم والتوجيه للمشروع:**

يتكون من (2) موظف مقيمين في البرنامج يقوم بكافة الاعمال التنسيقية والادارية للمشروع على سبيل المثال تلقي طلبات واستفسارات وشكاوى الجهات المشاركة في المشروع والعمل على حلها وإعداد مخاطبات الجهات الحكومية وكذلك التواصل مع الفريق الوطني لتنسيق مواعيد الزيارات الميدانية والاستباقية والاجتماعات الدورية.

تقييم نتائج القياسات السابقة والدروس المستفادة:

يقوم المقاول والفريق الوطني لقياس التحول وبرنامج (يسر) بتحليل ودراسة نتائج قياسات التحول السابقة للجهات الحكومية والاطلاع على الملاحظات والتوصيات، ويقوم المقاول بتقديم تقرير يلخص وضع الجهات الحكومية وطرق تمكين تلك الجهات من رفع مستوى تحولها للتعاملات الالكترونية والدروس المستفادة من القياسات التي تم تنفيذها طيلة فترة المشروع.



تطوير مؤشرات قياس التحول:

- يقوم المقاول والفريق الوطني لقياس التحول وبرنامج (يسر) بتحديث إطار عمل القياس ومؤشرات قياس التحول لتتناسب مع مراحل القياس والتي تأتي ضمن الإطار العام لمراحل تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية (والمنشوره على بوابة (يسر) الالكترونية https://www.yesser.gov.sa/AR/Transformation_Indicators/transformation_measurement_mechanism/Pages/about_measurement.aspx), لتتمكن الجهات الحكومية من قياس نفسها.
- كما يقوم المقاول بدراسة منهجية القياس وتقديم مقترحات لتحسين وتطوير آلية قياس التحول الى التعاملات الإلكترونية الحكومية التي تعكس التوجهات المستقبلية للتعاملات الإلكترونية الحكومية وفق ما ورد في برنامج التحول الوطني 2020، ورؤية المملكة 2030، وخطة التحول الرقمي والمعايير الدولية في التحول للتعاملات الإلكترونية أو أي خطة يتبناها برنامج (يسر).

تطوير وتنفيذ نظام القياس الإلكتروني:

يقوم المقاول بتصميم وتنفيذ نظام إلكتروني لقياس التحول (راجع الملحق رقم 2) شاملا كافة النماذج والقوالب (MS-Office) والأدوات التي سيستخدمها جميع المشاركين في المشروع والتي من شأنها رفع الكفاءة الأداء وتسهيل المهام. وعلى البرمجيات المطورة أو الجاهزة الموفرة من قبل المقاول أن يراعى فيها أن تكون قابلة لتكاملها مع برامج ذكاء الاعمال المستخدمة في يسر (IBM Cognos) ويكون مسؤول عن تنفيذها.

تنفيذ ورش عمل القياس:

بعد اتمام وضع المؤشرات المرحلية للقياس يلتزم المقاول بالتعاون مع البرنامج بتنفيذ ورشة إطلاق المشروع "ورشة عمل" يُدعى لها كافة الجهات الحكومية المشمولة بالقياس يحضرها 600 شخص تقريبا لمدة يوم عمل بالرياض شاملة التجهيزات من مطبوعات ومنشورات وخدمات لوجستية، يتم خلالها شرح قياس التحول والمؤشرات ذات العلاقة واستبيان القياس وأهدافه وأوزانه وطريقة التعامل مع النظام الإلكتروني وكيفية النهوض بالتحول للجهة لرفع مؤشر التحول العام ورفع مؤشر تحول



المملكة العربية السعودية في مؤشر الأمم المتحدة. إضافة الى الورشة السابقة هناك ورش عمل مخصصة للفريق الوطني وفريق عمل المشروع وتقدر بقرابة 15 ورشة عمل خلال تنفيذ المشروع وتكرر لكل دورة بالقياس.

2.7 – جمع بيانات مؤشرات القياس (تعبئة الاستبيان):

بعد انطلاق ورش العمل تبدأ الجهات الحكومية في الإجابات على أسئلة القياس (استبيان القياس) عبر النظام الإلكتروني المخصص لذلك، وخلال هذه الفترة سيكون هناك تواصل مباشر بين أعضاء الفريق الوطني ومدراء إدارة علاقات الجهات الحكومية ببرنامج (يسر) وفريق الدعم الفني للمقاول مع الجهات الحكومية لتقديم الدعم والمساعدة، كما يمكن أن تطلب الجهات الحكومية زيارات استباقية قصيرة (لمدة يوم عمل لكل جهة) لتوضيح بعض المؤشرات وكيفية التعامل معها وإجابتها، وينفذ هذه الزيارات الاستباقية أعضاء الفريق الوطني ويلزمهم عمل تقرير (أو محضر اجتماع) عن كل زيارة، كما يتم تكليفهم بالزيارات من قبل مدير المشروع، ويقدر عدد الزيارات الاستباقية بتسعين زيارة سنويا.

تدقيق بيانات القياس (الزيارات الميدانية):

يتولى المقاول بالتعاون مع برنامج (يسر) تقديم الدعم للفريق الوطني لقياس التحول لتنفيذ زيارات ميدانية لكافة الجهات الحكومية المشمولة لمدة يوم عمل داخل كل جهة، وذلك لغرض التحقق من صحة نتائج مؤشرات وإجابات الجهات الحكومية قبل اعتمادها من قبل البرنامج، وذلك لرفع مستوى صحة ودقة المعلومات الوارد من الجهات الحكومية بحد لا يقل عن 98%. علما بأن عدد الجهات الحكومية المشمولة بالقياس هي 180 جهة حكومية متفرقة على مدن المملكة العربية السعودية، ولمزيد من المعلومات حول مواقع تلك الجهات الحكومية يرجى مراجعة الملحق رقم (1).

تحليل نتائج الزيارات الميدانية:

بعد انتهاء الفريق الوطني من تنفيذ الزيارات الميدانية يقوم المقاول بمراجعة بيانات القياس المدققة من خلال الفريق الوطني وكذلك ملاحظاتهم وتوصياتهم المدخلة للتحقق من صحتها وفق المعايير التي يضعها المقاول بالتعاون مع برنامج (يسر)، كما يقوم المقاول بعمل قالب خاص للملاحظات والتوصيات لكل سؤال بالاستبيان تدخل بنظام القياس وتؤتمت لتكون جزء من التقرير الخاص بالجهات الحكومية.

التقارير النهائية والدروس المستفادة:

يتولى المقاول وبمساعدة وإشراف البرنامج باستخراج التقارير الإلكترونية من أنظمة القياس والأنظمة المساعدة والبدء في العمل عليها وتنقيحها وإرسالها للجهات الحكومية (180 تقرير) وفق قوالب تصميم مميزة وترسل (مطبوعة، إلكترونية). ويتولى



المقاول تحت مساعدة وإشراف البرنامج دراسة نتائج تحول الجهات الحكومية والبدء في اعداد تقرير مخصص وتقرير تنفيذي يرفع للمقام السامي يشمل نبذه عن تحول الجهات الحكومية وموجز عام عن التحول الى التعاملات الإلكترونية الحكومية وفق قوالب مميزة وترسل بمختلف الصيغ التقنية الممكنة. كما يقوم المقاول بوضع مستهدفات لكل جهة حكومية بناء على نتائجها تساعدها في تحديد الأهداف المستقبلية في تحولها المستقبلي للتعاملات الالكترونية.

2.11 – التدريب والتطوير ونقل المعرفة:

يلتزم المقاول بتوفير محاضرات وورش عمل استراتيجية دورية ودورات متخصصة في مجالات المشروع على سبيل المثال لا الحصر (في مجال الاستراتيجية ومؤشرات الاداء، مجال ادارة المشاريع، IT Auditing... الخ) سواء كان التدريب داخل أو خارج البرنامج من دورها رفع كفاءة فريق عمل المشروع في البرنامج والفريق الوطني لقياس التحول للقيام بتطوير المؤشرات وتنفيذ الزيارات الميدانية للتحقق من المؤشرات ونتائجها. وفق خطة تدريب تعتمد بعد بداية المشروع على أن يتحمل المقاول كافة التكاليف والتجهيزات المتعلقة بالتدريب والمحاضرات والجلسات ولا تزيد تكاليف التدريب عن 3% من قيمة المشروع.

2.12 – إدارة الجودة:

يجب أن تكون هناك تقارير وآلية عمل واضحة ومحددة يقوم بها المقاول لضمان جودة مدخلات ومخرجات البيانات والمعلومات في قياس التحول الى التعاملات الإلكترونية الحكومية، بما في ذلك عملية ضمان الجودة (QA) والتحقق من الجودة (QC)، وكافة نتائج الجهات الحكومية والزيارات الميدانية، ويترتب على أخصائي الجودة المكلف القيام بزيارة ميدانية عشوائية مع الفريق الوطني للتحقق من جودة الزيارات والية التحقق من النتائج والتأكد من إتباع الفريق للأدلة.

مخرجات المشروع

- 1- تطوير نظام الكتروني شامل لقياس التحول
- 2- مؤشرات قياس أداء تحول الجهات الحكومية الى التعاملات الإلكترونية الحكومية (سنوي)
- 3- تقرير شامل عن كافة الجهات الحكومية التي قامت بقياس نفسها (سنوي)
- 4- تقرير ومعطيات عامة لكافة الجهات الحكومية المشاركة في القياس، يساعدها في التقدم في التحول الى التعاملات الإلكترونية الحكومية (سنوي)
- 5- تقرير شامل عن تحول كافة الجهات الحكومية، يرفع للمقام السنوي (سنوي)



القسم الثالث: متطلبات التأهيل

متطلبات التأهيل العامة

المستندات المطلوبة

م	المتطلبات
1	صورة من السجل التجاري ساري المفعول مع ختمها بختم المورد
2	صورة شهادة الزكاة والدخل سارية المفعول مع ختمها بختم المورد
3	صورة شهادة من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية سارية المفعول مع ختمها بختم المورد
4	صورة من شهادة الاشتراك في الغرفة التجارية سارية المفعول مع ختمها بختم المورد
5	صورة رخصة الاستثمار إذا كان المتنافس مرخصاً وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي سارية المفعول
6	صورة شهادة تحقيق النسبة النظامية لتوطين الكوادر السعودية سارية المفعول (شهادة السعودة)
7	صورة شهادة تصنيف المقاولين صادرة من وزارة الشؤون البلدية والقروية سارية المفعول
8	ذكر معلومات الشركة المقابلة (حسب النموذج المرفق)
9	أن تكون للشركة فرع/مكتب بالمملكة أو شريك سعودي ان كانت أجنبية ، ورفاق الاثبات لذلك



نموذج معلومات المقاول

المقاول		
اسم المقاول (شركة / مؤسسة)	رأس مال المقاول	
رقم السجل التجاري	تاريخه	
اسم الشخص المسؤول	منصبه	
العنوان		
المدينة	شارع	
ص.ب	الرمز البريدي	
هاتف:	فاكس	
بريد الكتروني:	الموقع الإلكتروني	
سنة التأسيس:		
ملكية الشركة		
الجنسية	الملاك / الشركاء	نسبة الملكية
معلومات ممثل الشركة		
الاسم		
المسمى الوظيفي		
الهاتف	المتنقل:	الثابت:
البريد الإلكتروني		



متطلبات التأهيل المالية

م	المتطلبات
1	قائمة المركز المالي للشركة لسنتين سابقة وأن تكون معتمدة من مدقق الحسابات (2 سنوات)
2	مصدر تمويل المشروع: <input type="checkbox"/> تمويل ذاتي <input type="checkbox"/> تمويل بنكي <input type="checkbox"/> أخرى:
3	إذا كانت الإجابة (تمويل بنكي) أو (أخرى) الرجاء تزويد معلومات الممول (قد يتم التواصل معه): اسم البنك / الممول: الرصيد المتاح: العنوان: الهاتف / الجوال:
4	الرجاء بيان ما إذا كانت الشركة المقابلة أو أي شخص موكل عنها أو يعتبر صانع قرار بها قد أعلنت الإفلاس أو خضعت لإجراءات الإعسار في الماضي بموجب قوانين ولوائح أي دولة. إذا كانت الإجابة (نعم) الرجاء ذكر المزيد من التفاصيل: تاريخ الإجراءات، الأسباب المؤدية، الوثائق المتعلقة الخ. <input type="checkbox"/> لا <input checked="" type="checkbox"/> نعم



متطلبات التأهيل الفنية

م	المتطلبات
1	الهيكل التنظيمي للشركة
2	ذكر ما لا يقل عن (3) مشاريع من نفس نوعية مشروعنا تم تنفيذها داخل المملكة خلال الخمس سنوات الماضية (حسب النموذج المرفق)
3	ذكر ما لا يقل عن (3) مشاريع من نفس نوعية مشروعنا تم تنفيذها خارج المملكة خلال الخمس سنوات الماضية (حسب النموذج المرفق)
4	ذكر المشاريع الحالية والتي سيتم تنفيذها في نفس فترة عمل المشروع (حسب النموذج المرفق)
5	ذكر خبرات الكادر الإداري والفني التابع للمقاول (حسب النماذج المرفقة)
6	ارفاق جميع السير الذاتية للكادر الإداري والفني
7	أن يكون للشركة خبرة في مجال تقديم الخدمات المطلوبة لا تقل عن خمس سنوات، وارفاق الوثائق الداعمة لذلك
8	الرجاء بيان ما إذا كانت الشركة قد خضعت لإجراءات سحب العمل خلال السنوات الخمس الماضية كانت الإجابة (نعم) الرجاء ذكر المشاريع التي تم سحبها، وإذا كان قد صدر بشأنها قرارات من اللجنة المشكلة بموجب المادة رقم (78) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية فترفق، وترفق كافة الوثائق نعم <input checked="" type="checkbox"/> لا <input type="checkbox"/>



نموذج أهم المشاريع السابقة

البيانات	الوصف	
	اسم المشروع	1
	موقع المشروع	2
	مكونات المشروع	3
	الجهة المالكة للمشروع	4
	قيمة العقد	5
	مدة العقد	6
	تاريخ البداية	7
	تاريخ الانتهاء	8
	اسم المسؤول عن المشروع	9
	أرقام للتواصل مع المسؤول عن المشروع	10
	بريد إلكتروني المسؤول عن المشروع	11

نموذج أهم المشاريع الحالية

البيانات	الوصف	
	اسم المشروع	1
	موقع المشروع	2
	مكونات المشروع	3
	الجهة المالكة للمشروع	4
	قيمة العقد	5
	مدة العقد	6
	تاريخ البداية	7

